



اجتماع شبكة مديري الموارد البشرية

عناصر الكلمة التوجيهية للسيد الوزير

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

16 دجنبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات و السادة المدراء والمسؤولون ،

■ يسعدني أن أرحب بكم في هذا اللقاء المنعقد في إطار شبكة الموارد البشرية، التي نعتبرها إطارا ملائما للتواصل والاستشارة والحوار بين هذه النخبة من المسؤولين بالإدارة العمومية .

وكما هو معلوم ، فإن هذا الاجتماع مخصص لتدارس مشروعين أساسيين في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة يتعلقان بالحركية والتعاقد .

■ فشكرا على حضوركم وعلى الاهتمام الذي تولونه لهذه القضايا المتعلقة بتثمين الموارد البشرية بالإدارة العمومية .
كما أشكر الوزارات التي تنتمون إليها على تعاونها وعلى التنسيق التي أبدته لإعداد وتفعيل مضامين هاذين المشروعين ولا سيما من خلال هيئة الكتاب العامين التي سبق لها أن تناولت هاذان المشروعان في اجتماع سابق خصص لهاذين الموضوعين .

■ مما لاشك فيه أن المشروعين المذكورين يعدان حديث الساعة لدى جميع الموظفين والمهتمين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية ، نظرا لما يتيحان من آفاق واعدة في المسار الوظيفي وفي تعزيز سياسة اللاتمرکز الإداري والجهوية المتقدمة التي تعتمدها بلادنا في نطاق تنزيل مضامين الدستور .

■ فتفعيل المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات ، يندرج ضمن الجهود الرامية الى التدبير اللاتمرکز للموارد البشرية وتوزيعها بكيفية أمثل على المستوى الترابي.

كما تكمن أهمية هذا الإصلاح في إتاحة معابر ومسارات سلسلة لتسهيل نقل الموظفين بغاية سد الخصاص الذي تعاني منه بعض الإدارات والجماعات الترابية.

إلى جانب ما يتيح من إمكانية استثمار الكفاءات الإدارية التي تزخر بها الإدارات والجماعات المحلية ، وما توفره هذه الآلية أيضا ، من حوافز مادية ومعنوية ستكون لها انعكاسات إيجابية على مردودية الموظف وإنتاجية الإدارة.

■ في حين سيتمكن إقرار نظام التعاقد داخل الإدارة العمومية من استقطاب بعض الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها هذه الإدارات لسد حاجياتها، خاصة ذات الطابع المؤقت ، في بعض المجالات ، من خلال تأسيس نظام للتعاقد يقوم على نوعين: **التعاقد الوظيفي والتعاقد النظامي** .

كما سيساهم هذا النظام في إقامة علاقات مغايرة بين الإدارة و المنتسبين إليها تقوم على الاقتسام الواضح للمسؤوليات و الالتزامات وتنتصر لمنطق النتائج وتعمل على تطوير تنافسية الإدارة العمومية و الرفع من مردوديتها .

■ إن هاذين الإصلاحين يندرجان، **حضرات السيدات والسادة**، ضمن رزمة متكاملة من المبادرات والتدابير التي ترمي الى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية للوظيفة العمومية وتأهيل نظامها الأساسي لإقرار وظيفة عمومية عصرية ذات خدمات تنطوي على جودة عالية وأكثر احترافية في أساليب عملها .

كما أنها تترجم الأهمية القصوى التي يكتسيها تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بوصفها رافعة لتحديث الإدارة وتقوية قدراتها.

وعلى سبيل التذكير، فقد تعزز هذا الإصلاح بإنجاز مشروع قانون يتعلق بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية يوجد قيد الدراسة مع القطاعات الحكومية المعنية وذلك في نطاق لجان تقنية متخصصة.

■ إن إصرارنا على توسيع الاستشارة حول المشروعين المذكورين، نابع من اقتناعنا بأن تجسيدهما على أرض الواقع يطرحان عدة إشكاليات على مستوى الإجراءات المسطرية المتعلقة مثلا بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات سيما النقل التلقائي.

كما أن عملية تفعيلهما يستدعيان اتخاذ إجراءات مصاحبة ضرورية، من بينها:

- التواصل حول المشروعين للتعريف بالمآل الإيجابي المنشود منهما،
- ربط تطبيق المشروعين بمقاصد القانون التنظيمي للمالية خصوصا فيما يتعلق بترسيخ مفهوم إدارة المشاريع،
- التطبيق التدريجي للإصلاح، وإعداد دورات تكوينية لتأهيل الموظفين المنقلين للوظائف الجديدة،
- تقييم المسار المترتب عن هاذين الإصلاحين.

■ إن الإحاطة بهذه العناصر والإشكاليات التي يطرحهما هاذين الإصلاحين، تبرر جدوى هذه الشبكة، والرؤية التوافقية والمشاركة المتبلورة في إطارها ضمانا للتفعيل السليم لهما.

وكما سلف أن تطرقت إلى ذلك في عدة مناسبات، فإن التشاور وتبادل وجهات النظر معكم حول مختلف قضايا تدبير الموارد البشرية لا يشكل مجرد قناعة ظرفية أو اختيار عابر.

بل لقد حرصنا على أن نجعل منه نهجا قارا ومعتادا لدينا، لم نتوان في ضمان استمراريته كلما تعلق الأمر بالرهانات والاستشرافات التحديثية لجهازنا الإداري.

■ فمرة أخرى ، أؤكد لكم على أننا نرحب بمقترحاتكم لثمين الرأسمال البشري بالإدارات العمومية والجماعات الترابية، بما يجعل منه آلية رئيسية في مجال التنمية الإدارية وأداة دينامية في تحريك والدفع بمسلسل الإصلاح الإداري وتطوير الوظيفة العمومية .

أما في أن تشكل خلاصات هذا الاجتماع إغناء حقيقيا لتفعيل وتطبيق الإصلاح المتعلق بالحركية ، وكذا لبلورة تصور موحد حول مضمون المشروع الإصلاحي حول موضوع التعاقد .

وغاياتنا من ذلك ، هو أن تستوفي هذه المشاريع المعروضة عليكم أهداف وأبعاد التحديث المنشود ، انسجاما مع مقتضيات دستور المملكة والتوجهات العامة للبلاد فيما يخص تعزيز الجهوية المتقدمة.

■ والآن أعطي الكلمة للسيد مدير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة لتقديم الخطوط العريضة للمرسوم المتعلق بنقل الموظفين .